اي بمنزلة العلتين كالجمع الذي على صيغة منتهى الجموع مثل مساجد ومصابيح والف
التانيث المقصورة كحبلى والممدودة كحمراء فانها اعتبرها ذلك ليحصل كمال الشبه بين
غير المنصرف والفعل فيحمل عليه في الحكم وذلك لان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احدهما
ترجع الى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل
الذي نسب اليه الفعل والفاعل لا يكون الا اسما فالاسم من هذا الوجه ايضا اصل للفعل
لاحتياجه اليه فاذن لا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم اذا كان فيه فرعيتان
من جهتي اللفظ والمعنى كما في الفعل وبيانه ان العلل التسع منها ما هو لفظي وهو العدل
والتانيث بالفه وتاء والمعنوي يرجع الى ذي تاء لتقديرها في الثلاثية ووجودها في
مقامها في الزائد على الثلاثة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون المزيدتان
ووزن الفعل ومنها ما هو معنوي وهو الوصف في العلمية لا يجتمعان العجمة والالف
والنون ووزن الفعل اجامع الوصف كثلاث وسكران واحمر ويجتمع العلمية كعمر وعمران
واحمد والبواقي الا الجمع والتانيث بالالف لا بد فيهما من العلمية كطلحة وزينب وابراهيم
وبعليك فعلم ان كل غير منصرف مما ذكرناه لا بد فيه من امرين فرعيتين لفظي ومعنوي فان
قلت فما تصنع بالجمع والف التانيث قلت اما الجمع فكانهم جعلوا كونه جمعا اي دالا بنيته
على اكثر من اثنين بمنزلة علة اخرى والاولى تعلق بالمعنى والثانية مرجعها الى اللفظ
واما الف التانيث فهما لازمان لما هما فيه من غير انفكاك فهناك امران احدهما لفظي وهو
نفس الالف واخر معنوي وهو عدم انفكاكها وفيه نظر ولعل وجه النظر انه عدم الانفكاك
ليس راجعا الى المعنى فتامل واما كون هذه العلل فرعية فان العدل فرع ابقاء الاسم
على حاله والوصف فرع الموصوف اذ لا يعقل وصف لا يتقدم موصوف والتانيث فرع
التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان
لا يخالطه ما هو من لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
فرع المزيد عليه اذ لا يعقل زيادة لا مزيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم
لان

الالام

بكونه علة مستقلة لا تعتبر لهما
في الاحاد بحيث لم تعلة قم

لأن اصل كل نوع ان لا يكون فيه نوع اخر ولو جعل كل العلل تسع في الاعوق وصاحب اللباب
زاد عليه عاشرة وهي الف الالحاق كارطى وعزى زاد خامس عشر وهي مراعاة الاصل في نحو احمر
العلم تعوا التنكير والعدل اي منها عدل فالجملة صفة تسع او عوالمعرما بعد بدل تفصيل عن اجمل
يتعلق بعدل باعتبار ملاحظة المعنى المصدري يقال عدل عن كذا عدلا اي خرج عنه
والمراد ان العدل خروج الاسم عن صيغته هي اصلية بلا اعلال ليخرج مثل مقام ومقول فانهما
خرجا بالاعلال عن الصيغة الاصلية وهي مقوم ومقول وتورد عليه نحو فخذ وعنق باسكان
العين فيهما لانهما خرجا عن الصيغة الاصلية وهي فخذ بكسر العين وعنق بضمها بلا اعلال
ولو قال بلا تخفيف كما فصل الرضي لشمل الكل وبلا ترخيم ليخرج نحو يا حار في يا حارث وبلا
قلب اي تقديم وتاخير لبعض الاصول كما في ادام جمع دير واصله ان يقال ادءم براس كنة
ثم همزة فقلبت العين الى موضع الفاء وبلا تغير المعنى ليخرج نحو رجيل فان فيه اخراجا للاسم
عن صيغته الاصلية وهي صيغة رجل المكبر لكن مع تغيير المعنى بالتصغير تحقيقا العدل تحقيقا
ان حكم بالغيرالجمع اي ان حكم به لدليل يدل على غير كون الاسم ممنوعا من الصرف بحيث لو
وجدناه منصرفا لكان لنا سبيل الى معرفة انه معدول وهذا احتراز عن التقديري و
تقديرا للتبعية احتراز عن نحو قطام فانه حكم بعدله تبعا لحظار طردا للباب كما ستعرفه كاحاد
وموحد الى رباع ومربع فيقال احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
فقط هذا هو الصحيح وقد نص البخاري عليه في الجامع الصحيح في كتاب التفسير وقيل الى
عشار ومعشر وهذا قول ذهب اليه الكوفيون ويحتجون فيه الى الاتيان بالسماع وصرح
بعضهم بان المستند فيه القياس ووجه كون هذه الامثلة مما فيه العدل المحقق ان معنى
ثلاث ومثلث في قولك جاء القوم ثلث ودهبوا مثلث جاؤوا ثلثة ثلثة وذهبوا ثلثة
ثلثة لان الاصل في اسماء الاعداد الالفاظ المشهورة وهي واحد اثنان ثلثة الى اخرها
وكان قياس ذلك ان يقال ثلثة ثلثة فلما غير والصيغة كان عدلا محققا وعند سيبويه
ان المانع للصرف في هذه الامثلة هو العدل والوصف لا صلي لان هذا التركيب المعدول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)